هل منظور حضاري إسلامي لقضية المرأة أم نسوية إسلامية أم مصطلح آخر؟
ملاحظات في إشكالية المفاهيم وتوالد الأفكار

قراءة في أعمال حلقة نقاش: "النسوية والمنظور الإسلامي بين رؤى الماضي والحاضر"
ندوة "قدرية حسين وقضية الانتماء"
مؤسسة المرأة والذاكرة
2004/10/3-2
مكتبة القاهرة الكبرى

لماذا منظور حضاري إسلامي لقضية المرأة وليس نسوية إسلامية؟

ما هي القواسم المشتركة وحدودها بين الطرحين؟ قراءة في عملية توالد الأفكار تعليقات
مداخلة: د.نادية محمود مصطفى

(1) المداخلة:

بداية أتوجه بالشكر للقائمين على الندوة لدعوتي، والتي قبلتها لعدة مبررات:

– قبلتها ليس باعتباري ناشطة ولكن باعتباري أستاذة علوم سياسية تهتم بالأبعاد الثقافية الحضارية لهذه الظـــاهرة، ومن أهم القضايا التي تستدعي هذه الأبعاد، قضايا المرأة وليس باعتباري ناشطة.

– وقبلتها أيضًا لتقديري واحترامي للجهد العلمي المنظم الذي يقوم به ملتقى المرأة والذاكرة، باعتباره هيئة مدنيـــة تهتم في جانب أساسي من نشاطها بالبحث العلمي المنظم عن المرأة.

– وقبلت الدعوة أيضًا باعتباري عضوًا في جمعية دراسات المرأة والحضارة، وهي جمعية أيضًا ذات أهداف بحثيـــة، تنطلق من مرجعية حضارية في النظر لقضايا المجتمع والأسرة؛ وفي قلبها قضايا المرأة.

بعبارة موجزة، وبالرغم من أنني لست ناشطة في مجال المرأة، أو باحثة متخصصة في قضايا المرأة، وبـــالرغم مـــن إحجامي عن قبول كثير من الدعوات واللقاءات والأحاديث عن المرأة والتي توجَّه إلي لمجرد كوني أستاذة جامعيـــة، إلا أنني قبلت دعوتكم باعتباري باحثة متخصصة في العلوم السياسية وخاصة العلاقات الدولية، وهي العلوم الـــتي أضحت تواجه تحديات العولمة من جانب، وتحديات ما بعد الحداثة من جانب آخر، وتحديات النظر في مقـــولات الأنساق الحضارية والمعرفية المتقابلة، والتي استَحضر الجدالُ حولها كلَّ ما يتصل بالدين والثقافـــة –بدرجـــة غـــير مسبوقة– إلى مجالات البحث السياسي الداخلي والدولي على حد سواء. ومن أهم المجالات أو المنـــاطق البحثيـــة والحركية التي تختبر هذه الحالة الجديدة للعلوم السياسية، قضايا المرأة. فمع إعادة تحديد نطاق "**السياسي**" وإعـــادة تعريفه، في ظل فورة المراجعة العلمية في الغرب لمقولات المنظورات السائدة، تطرح قضايا المرأة نفسها ساحة مهمة لاختبار هذه الحالة.

– وبالرغم من عدم تخصصي في مجال دراسات المرأة، إلا أنني قبلت أيضًا الدعوة حاملة معي كل الهموم المعرفيـــة والمنهاجية التي يثيرها دائمًا الحديث من منظور حضاري إسلامي في أي مجال من المجالات المعرفية، وإذا كان النقاش مع متخصصي العلاقات الدولية والعلوم السياسية قد حقق تراكمًا لديَّ فيما يتصل بالأسانيد والأســـانيد المضـــادة للجدال الدائر حول هذا المنظور ومصداقيته وملائمته، فمما لا شك فيه أن المشاركة في هذا الملتقى العلمي الجاد عن المرأة لابد وأن يمثل ساحة جديدة لإحداث تراكم إضافي نوعي، فضلاً عما يمكن أن أضيفه بمداخلتي من تراكم لدى المنظمين له.

هذه المبررات السابقة لقبولي الدعوة، ليست إلا توطئة لاقترابي المباشر من موضوع الحلقة، ولقد كانت من وجهة نظري، ضرورة، للتعريف بخلفيتي، فهي ليست منفصلة عن مداخلتي في الموضوع.

ولقد كان هناك ضرورة أخرى مسبقة ولا تقل أهمية، وهي أن أتواجد في جلسات الندوة السابقة لأتعرف على موضوعاتها واتجاهات المناقشة فيها من ناحية، ولأعرف موضع هذه الحلقة التي أشارك فيهـــا (عـــن منظـــور إسلامي) من مجمل هيكل الندوة "المعنونة" باسم سيدة جليلة وعظيمة مثل "قدرية حسين"، وباسم قضية محورية مثل قضية "الانتماء". ولكن للأسف: لم أتمكن من الحضور شأننا جميعًا، لارتباطات سابقة، وكذلك لم أتلقَّ جـــدولاً تفصيليًا عن أعمال الندوة، سواء مع بطاقة الدعوة التي أرسلت إليّ أو مع خطاب الدعوة الذي تضمن محاور حلقة النقاش.

ولذا سأنطلق في مداخلتي على مستويين:

المستوى الأول:

انطلاقًا من ورقة العمل؛ وهو مستوى التفكير حول مضمون ورقة العمل الخاصة لهذه الدائرة، وعنوانها (مرفق طيه)، فهي تحمل تحيزات واضحة وصارخة، و لم تطرح –من وجهة نظري– الأسئلة بالطريقة الصحيحة، وإذا كانت التحيزات –غير مرفوضة– انطلاقًا من الاعتراف بحقيقة اختلاف الأنساق المعرفية، لكن المرفوض هو أن تصاغ الأسئلة على النحو الذي يبدو به الوافد غير الأصيل –وهو ما يسمى "**النسوي**"– هو الأصل وهو الأساس الذي يتم –انطلاقًا منه– محاكمة ومراجعة "الذات"، فيتساءل عن ذلك المسمى "منظور إسلامي" والذي يوصف رافد من النسوية باسمه؟

وهل هو مقبول أم مرفوض؟ وهل خرج من عباءة "المرجعية الإسلامية"؟ (كما لو كانت هذه المرجعية ساحرًا!) هل هو جديد أم ظاهرة لها تاريخ وجذور ثقافية؟

هل سيتطور في الاتجاه الصحيح لإحياء قيم العدالة الدينية والهوية الثقافية والانتماء الوطني؟ كما لو كان هو في الأصل ضد الانتماء الوطني، وضد العدالة الدينية (وما معنى عدالة دينية؟)...

هل سيساعد على إنتاج معرفية إسلامية تحمل وجهة نظر للمرأة أو فكرًا نسويًا؟ كما لو أنه ليس هناك معرفة إسلامية خاصة بالمرأة ضمن النسيج الحضاري للأسرة والمجتمع.

إن هذا النمط من الأسئلة يثير كثيرًا من التحفظات على أسلوب صياغتها وطرحها، كما سبق وذكرت، ناهيك عن عنوان الحلقة نفسه:

فأيهم الذي يمثل الماضي وأيهم الذي يمثل الحاضر: النسوي أم المنظور الإسلامي؟

واستكمالاً لهذه التحفظات أقول: إنني لن أناقش كل هذه الأسئلة، فإننا في حاجة لندوة أخرى: معرفية مقارنة تراكمية. ومما لا شك فيه ستمثل إضافة، ولكنني أكتفي بالإشارة إلى تحفظي على طرحها على هذا النحو، كما أكتفي –التزامًا بالوقت– بالإشارة إلى الملاحظات التالية:

(1) لا أوافق على مصطلح "**النسوية الإسلامية**"، فهو تشويه لقضية المرأة في دائرتنا الحضارية العربية الإسلامية، لأنه يكرس انقسامها بين مرجعيتين من ناحية، ولأنه يمثل نوعًا من التأويل والتلفيق الذي لا يستقيم وفهم معنى وأسس منظور حضاري لقضايا الأمة برمتها؛ ومنها قضية المرأة من ناحية أخرى.

(2) ولذا وبدلاً من الاستغراق في نحت هذه المصطلحات، التي تخبئ من المضامين القلقة أكثر مما يعبر العنوان ذاته عن هذا القلق، فلنسمِّ الأمور بأسمائها الأصلية: **منظور حضاري لقضايا الأسرة والمجتمع والمرأة**.

(3) وهذا هو المنظور الذي يتخذ من المرجعية الإسلامية مرجعية له (أحكامًا وقيمًا وسُننًا وأخلاقًا). والذي يستحضر خبرات التاريخ الإسلامي وتطورها، باعتبارها خبرات تعبر عن تطور طبيعي، عبرَّ فيه الفقه في كل مرحلة عن احتياجات عصره، وكان استجابةً له. وهو أيضًا المنظور، الذي يستجيب لمتطلبات واحتياجات المرأة المسلمة في عصرها الراهن.

(4) بعبارة أخرى، هو منظور أصيل يمثل اجتهادًا معاصرًا، يمثل عملية بنائية ذاتية، وليس مجرد رد فعل انفعالي لتيارات النسوية الزاحفة بعمق مدعومة بأسس الفكر الحداثي تارة، أو التمويل الأجنبي تارة أخرى، أو رد

فعل لتيارات السلفية والمحافظة الإسلامية التي تتمرس في مواقع تقليدية باسم حماية الإسلام والدفاع عنه، وهي -في الواقع- تستحضر الإسلام ليضفى شرعية على أعراف وتقاليد محلية أو وطنية لم يستطع الفقه الإسلامي المتجدد أن يتغلب عليها، وليس لإنصاف المرأة فقط، ولكنه لإنصاف الأسرة والمجتمع والأمة بأسرها.

(5) هو منظور حضاري بالمعنى الواسع، لا يقف فقط عند الأحكام الخاصة بالمرأة يحاول جاهدًا أن يشرح للآخر الحداثي (الذي يتهم الأديان بأنها متحيزة ضد المرأة)، أن يشرح له حكمةَ هذه الأحكام ومنطقَها الرباني، ولكنه يتعدى هذا المستوى التأسيسي –الذي يغرق الجميع فيه- إلى مستوى السُّنن والقيم والأخلاق التي تبين كيف أن الخطاب التأصيلي للأصول هو خطاب للإنسانية، وليس للمرأة بمفردها أو الرجل بمفرده، هو خطاب عن العمران: ابتداء من الأسرة إلى المجتمع والأمة، والذي تشارك فيه المرأة. هو خطاب العدالة (ليس الدينية فحسب) ولكن الشاملة، باعتبار العدالة على قمة منظومة القيم الإسلامية

هو خطاب واقعي: لا يرسم صورة مثالية، ولكن يعرف سلبيات الواقع وآثامه وشروره فيضع من الضوابط ما يقي المرأة والأسرة والمجتمع.

المستوى الثاني من مداخلتي:

وأخيرًا أختم ببعض الملاحظات:

1- إن المرجعية الإسلامية للمرأة في نشاطها الفكري والمدني والسياسي يجب ألا تفصل قضايا المرأة عن قضايا الأسرة والمجتمع ككل. إن آفة هذا العصر هو تلك المعاول التي تهدم الأسرة والمجتمعات من مداخل القيم والأخلاق، وليس الفقر والتخلف المادي فقط. ولذا فإن المرأة وهي تبحث عن وضع أفضل لمشاكلها يجب أن تدرك أن مشاكلها هي جزء من مشاكل الأسرة والمجتمع، وأن حلولها جميعًا مترابطة ومتداخلة، فإذا كانت الدولة القومية، قد سَرَقت من تخصصنا في العلوم السياسية، "الأسرة"، فلابد أن نستعيدها حتى لو كنا نتكلم عن "المرأة" التي أصبحت قضية سياسية، ونحن في حاجة لتفعيل خطاب الأسرة، وليس "المرأة" فقط؛ لتكون جزءًا من التفعيل المدني الديمقراطي بصفة عامة، وليس لأفراد بعينهم.

2- الاهتمام بالمرجعية لا ينفي الاهتمام بمشاكل الواقع أو خبرات التاريخ؛ لأن مشاكل واقعنا -مهما تنامت أشكال ومظاهر التدين السطحية– مرجعها الابتعاد عن هذه المرجعية، وعدم فهم منطق أحكامها وقيمها فهمًا تجديديًا. ولكن استدعاء الواقع لفهمه يحتاج لقدر من الرؤية أو الفلسفة أو الدين لتحقيق هذا الفهم، كما أن أنواع الحلول لهذا الواقع يجب أن تراعي تأثير هذا. فعلى سبيل المثال: قدر كبير من مشاكل الأسرة والمجتمع والمرأة الآن نابع من الاكتظاظ في الأحياء والمدن في ظل ثقافة الفقر والتخلف، فكيف نحل هذا برؤًى إبداعية؟

3- إن خبرات وخطابات منظور حضاري يتم استحضارها في مجتمعاتنا الآن، على المستويات غير الرسمية، فالمستوى الرسمي يتبنى خطاب العولمة وتقنينات المؤسسات الدولية، كما أنه مستوى نخبوى تأتي أطروحاته وسياساته من أعلى، وتقتصر على النسويات العلمانية، وهذا لا يستقيم مع مبدأ التعددية والعدالة الذي يقوم عليه الفكر النسوي.

4- الخبرات والتجارب الحضارية المتجددة تواجه ضغوطًا من الجانبين: الحداثي، والسلفي، ويجب أن تسعى إلى توسيع نطاق تحالفاتها الفكرية والمعرفية والمدنية مع تلك التيارات في الحركات النسوية المعاصرة، التي ترفض المادية والنفعية القحة، والتي تعترف بتأثير الهويات الثقافية والانتماءات الوطنية على إبداع الحلول الخاصة بمشاكل الأسرة وليس المرأة فقط.

بعبارة أخرى، إن منظورًا حضاريًا إسلاميًا معاصرًا في تطوره ونموه، (تعبيرًا عن اجتهاد معاصر) لا يعيش بمعزل عن المدارس الفكرية الأخرى على الساحة، والعلاقة بينه وبين هذه المدارس ليست مواقف على متَّصل طويل، يمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ولكنها علاقة تأخذ شكل دوائر متداخلة في مسارات متقاطعة. ولذا يجب أن نهتم بالقواسم المشتركة بين الأنساق وبين الفلسفات، وكيف تأخذ وتعطي بعضها البعض وللأسف في حين أن متابعتي للأدبيات والندوات عن المرأة والأسرة تظهر عن تيارات إسلامية متجددة، فإنني أفاجَأ بمواقف جامدة من بعض العلمانيات المصريات اللاتي، اصبحن ملكيات أكثر من الملكيين أنفسهم، ومازلن يجاهرن بالقول بأن الإسلام ضد المرأة، وأن لا يمكن أن تكون هناك علاقة بين تغيير وضع المرأة وبين مرجعية إسلامية ....

فماذا يعني هذا؟ هل هو استقواء بمَنْ على مَنْ؟ في وقت تعترف تيارات فكرية وحركية عديدة في الغرب أن الأبعاد الثقافية لا يمكن إلا أن تكون مأخوذة في الاعتبار عند صياغة برامج التغيير المجتمعي، فنحن أمة لدينا مشاكلنا مثل غيرنا من الأمم، والتي في حاجة لحلول إبداعية، وليس مستودة. وفي نفس الوقت يجب ألا نكون أسرى الاعتقاد، بأننا أمة يقف العالم كله ضدها ويريد تغييرها.

5- ولعل من أهم أسباب عدم توافر استجابات قوية من القاعدة لبرامج المرأة المصممة الآتية من أعلى، (وهذا بمقتضى شهادات علنية لأعضاء في المجلس القومي المرأة) أنها لا تعبر عن خصوصية، ولا تنطلق من أرضيتنا، ولا تتصدى للمشاكل الحقيقية، وتقتصر على مشاكل المشاركة السياسية والمدنية دون التصدي لجذور مشاكل المرأة التي هي جذور مشاكل الأسرة والمجتمع برمته.

فعلى سبيل المثال، من المناطق التي هي في حاجة لإعادة نظر لتحقيق حسن الفهم: ما يتصل بالقوامة، والتمكين، فإذا كان فهم البعض للقوامة يحمل تحيزًا ضد المرأة، وهذا غير صحيح؛ لأنه ناجم عن خطأ منهج الفهم، فإن مفهوم التمكين يحمل تحيزًا أكثر خطورة؛ لأنه يجعل العلاقة بين المرأة والرجل بمثابة قضية صراع قوة أو سلطة في حين أن رؤية حضارية إسلامية لا ترى هذه العلاقة على هذا النحو. ومهما كانت مساوئ الواقع فلا يجب أن تقودنا إلى الخطأ عند محاولة إبداع الحلول. ومن المناطق الأخرى التي في حاجة لجهد مشترك، ينبع من المنطقة السابقة (أ. هبة رؤوف في ندوة الأسرة: جامعة عين شمس) هو ما يسميه البعض "التجلي القانوني للأنساق الأخلاقية والقيمية" الخاصة بالأسرة والمجتمع ككل، وفي قلبه –بالطبع- المرأة.

6- وأخيرًا لعل منطلقات وأهداف، جمعية دراسات المرأة والحضارة (التي أشرف بعضويتها) تلخص -بوضوح ودقة- التوجهَ العامَّ الذي انطلقتْ منه بنود مداخلتي. فتحت عنوان "الإطار الفكري لجمعية دراسات المرأة والحضارة": تنص وثيقة تأسيس الجمعية على الآتي:

– "الجمعية تمارس نشاطها في إطار فلسفة عامة: ترتكز معرفيًا على "المنظور الحضاري" في معالجة مشكلات المجتمع والمرأة على حد سواء. وهو منظور ينفتح على التراث والوعي التاريخي الذي يلعب دورًا هامًا في تشكيل الأفكـــار المعاصرة حول المرأة، كما يؤكد الرابطة العضوية بين الماضي والحاضر، وبين القيم والماديات، والوحي والعلـــم. في هذا الإطار تمثل الرؤية الحضارية أهمية خاصة في تحليل وتفسير المشكلات المعاصرة من جانب، وفي تحديد الهويـــة والمسار المستقبلي من جانب آخر.

على صعيد التوجه الاجتماعي تتبنى الجمعية وجهة "إصلاحية" تهدف إلى المشاركة في المعيار الحـــي والمتواصـــل في المجتمع المصري والعربي لإصلاح واقع المرأة والأفكار المرتبطة بها. ويرنو هذا الاتجاه إلى تحقيق هدفين متلازمين هما: إنصاف المرأة من جانب، وحماية الأسرة والبناء الاجتماعي من جانب آخر. حيث يرى مؤسسو الجمعية أن إصلاح واقع المرأة هو أحد الشروط الأساسية لإصلاح واقع الأمة، وأن المرأة مدخل أساسي من مداخل التغيير والإصلاح الاجتماعي والتنمية".

(مرفق1)

المائدة المستديرة: حلقة نقاشية حول:

"النسوية والمنظور الإسلامي بين رؤي الماضي والحاضر"

سيطرح على المشاركات والمشاركين في هذه الحلقة النقاشية، أربع محاور رئيسية في شكل أسئلة نـــدعوهم للاستجابة لها في مداخلاتهم حول هذا الموضوع:

1- كيف نُعرّف ما أصبح يطلق عليه الآن "النسوية الإسلامية"، وما هي ملامحها، وما المقصود بها؟ هل هـــي حركة مقبولة، خرجت من عباءة المرجعية الإسلامية، أم هي ظاهرة مرفوضة ولماذا؟ هل هناك تنـــاقض حتمي؟

2- هل هذا تيار جديد ظهر على الساحة في السنوات الأخيرة فقط، ويمثل طرحًا وفكرًا جديدين، بسبب ما يعوزه [يعزوه] البعض إلى التأثر بنظريات المدارس النسوية الغربية والإيديولوجيات النقدية لما بعد الحداثة، أم أن الظاهرة لها تاريخ وجذور ثقافية؟ إلى أي فترة ترجع إذن وهل ظهرت في كتابات الأجيـــال الأولى من النسويات العربيات؟

3- هل هناك تحفظات ومحاذير راجعة إلى مشكلة الاصطلاح وسياسات التسمية؟ هل أحد أســـباب رفـــض الفكرة، هو استخدام المصطلح نفسه (النسوية الإسلامية – Islamic Feminism)، وما يحمـــل وراءه أكثر منه، بسبب محتوى الخطاب نفسه؟ هل الخلاف ينصب على تحديد "هوية" هذا الخطاب والمعرفة التي سينتجها؟ وهل نستطيع في هذه المرحلة التاريخية (منظور ما بعد الاستعمار وسياسات الهوية) أن نتجاهل تحديد خصوصية إنتاج المعارف واستخدام التسميات كمرجعيات ومنطلقات قيمية؟

4- كيف يتم تقييم هذه التجربة بهدف استشراف المستقبل؟ إلى أين تسير مثـــل هـــذه الدراسات، وهذه الرؤية؟ هل ستتطور في الاتجاه الصحيح لإحياء قيم العدالة الدينيـــة والهويـــة الثقافيـــة والانتماء الوطني؟ هل ستساعد على إنتاج معرفة إسلامية تحمل وجهة نظر المرأة، أو فكر نسوي؟

(2) تعقيبات:

وبعد الاستماع إلى مداخلة د. هدى الصدة، وإلى تعقيب د. دينا الخواجة، وتعقيب د. أميمة أبو بكر، وإلى تعليقات وأسئلة بعض الحضور، خلُصت إلى أمرين في غاية الأهمية: أولهما- أن هناك قواسم مشتركة أساسية يجب الاهتمام بإبرازها بين الجانب الذي يتحدث عن منظور حضاري إسلامي وبين من يتحدثون عن "نسوية إسلامية". وثانيهما- أنه بالرغم من هذه القواسم المشتركة إلا أنه تظل هناك بعض مناطق التمايز الناجمة عن اختلاف بعض المنطلقات (وخاصة ما يسمى "العالمية"). وكان تمحور النقاش حول هذه المناطق بمثابة اعتراف بأهمية بلورة تيار وطني حضاري يتصل بقضايا المرأة العربية والمسلمة، وهو التيار الذي وأن صبت فيه روافد متنوعة، نظرًا لاختلاف المرجعيات، إلا أنه لابد وأن يحدد القواسم المشتركة، باعتباره تيارًا رئيسيًا يعبر عن خصوصية الجماعة الوطنية في زمن متعولم.

فمن ناحية: وفي مداخلتها أوضحت د. هدى الصدة -وكذلك تعقيب د. دينا الخواجه- عدة أمور مثلت إضافة إلى معرفتي في هذا المجال، وهي الإضافة التي انطلقت من تأكيد د. هدى على ضرورة معرفة كيفية التعامل مع المفاهيم المطروحة من الغرب. والأمر الأول- الذي تناولته مداخلتها هو تعريف "النسوية الإسلامية"، فهي -كما شرحت- مصطلح انتشر في الغرب منذ بداية التسعينيات، ويعني أن هناك نساءً مسلمات ينادين بحقوق النساء من مرجعية إسلامية، ويرجع ظهور وانتشار هذا المصطلح في هذه المرحلة إلى الثورة الإيرانية والصحوة الإسلامية من ناحية، وإلى عملية مراجعة ونقد الحداثة من ناحية أخرى، ولذا فلو ظهر هذا المصطلح في الستينيات أو السبعينيات ما كان ليتم قبوله؛ لأنه كان يجمع بين نقيضين متضادين وفق مسلمات هذه المرحلة؛ وهما النسوية (الحداثة)، والإسلام (التقليدية).

وهذه المسلمات تمت مراجعتها نظريًا بعد ذلك، تحت تأثير الأحداث المشار إليها، وتحت تأثير إعادة قراءة التاريخ على نحو بيَّنَ أن المطالبة بحقوق الإنسان لم تنفصل عن الدِّين –منذ زمن بعيد، ولكن بعض المؤرخين أسقطوا –عفوًا أم عمدًا- هذه الجوانب عند تأريخهم لحياة القيادات النسائية الأوّل. ومن ثم فإن إعادة قراءة التاريخ تساعد على تعدي الثنائية الشائعة بين الأصالة والمعاصرة.

أما الأمر الثاني الذي طرحته د. هدى فهو رؤيتها عن كيفية التعامل مع مفاهيم غربية، حيث ترى أنه ليس من الضروري أن نرفضها لكونها غربية أو لمجرد أننا لا نقدر على إنتاج المفاهيم، كما حذرت -من ناحية أخرى- من خطورة "منظور إسلامي" لأنه يجسد بصورة جديدة الثنائية المعرفية التي يهاجمها، ولأننا جزء من فكر عالمي إنساني، من الظلم أن نغلق أنفسنا بعيدًا عن تيارات هذا الفكره كما أفصحت د. دينا الخواجة في تعقيبها –عن درجة أكبر من التفصيل بهذا الشأن أي مبررات ظهور مصطلح "النسوية الإسلامية"، حيث أشارت إلى أن عجز الحداثة عن الوفاء بعهودها هو الذي أفسح الطريق لقبول هذا المصطلح، كما أنه يتم استخدامه من جانب الغربيين الذين يرفضون فكرة أن الإسلام يمثل خطرًا أو تهديدًا للغرب، ومن ثم فإن هذا المصطلح لا يجب رفضه لمجرد أنه مصطلح وافد.

ولقد أضافت مداخلة د. أميمة أبو بكر وتعقيبها النهائي بعدًا آخر للنقاش بتقديمها مبررات أخرى لدواعي استخدام اصطلاح "النسوية الإسلامية"، ليس من منطلق أنه مصطلح عالمي، أو لأننا لا نستطيع إنتاج مصطلح بديل، ولكن لأنه يوجه النظر إلى "السقف القيمي للنسوية"، ذلك لأن استخدام صفة "الإسلامية" في نطاق النسوية، يوضح أن المرجعية الإسلامية هذه مرجعية تناول النسوية وليس أي مرجعية أخرى، نظرًا لضرورة التركيز على قضية اختلاف المرجعيات في مجال الدراسات النسوية. وفي تعقيبها النهائي تحدثت د. أميمة عن الحاجة للتنظير من منظور إسلامي –بالرغم من الشكوك حول "إسلامي"– وبينت كيف أن مفهومًا إسلاميًا للمساواة بين الرجل والمرأة يمكن تقديمه من القراءة في القيم والمفاهيم الإسلامية، وعلى نحو يشكل منظومة مفاهيم شبكية.

وعلى العكس فإن د. أماني أبو الفضل، وبالرغم من اهتمامها بل وانطلاقها من المرجعية الإسلامية، أوضحت لماذا يجب رفض استخدام مصطلح "النسوية" في ذاته، لأنه مصطلح يعكس منظومة فكرية وخريطة مفاهيم مرتبطة، تعكس مجموعة خطيرة من الثنائيات الصراعية والمادية، ولا يمكن أن ينتهي كل ذلك بمجرد إلحاق صفة "الإسلامية" به، كسبيل للدلالة على مرجعية إسلامية لقضية المرأة.

ولكنها في المقابل تساءلت عن مناط الالتقاء مع "النسوية" وأهمية اكتشافه، لأن "النسوية الإسلامية" (على النحو الذي قدمته هدى الصَّدة ودينا الخواجة)، ليست إلا اتجاهًا أعاد إلينا فرصة النقد الذاتي، وفرصة البحث عن مناط الإصلاح من داخل الذات الإسلامية، عن طريق تقديم فهم جديد للنصّ، وتفكيك المفاهيم التقليدية على سبيل المثال، مع استمرار التحذير من خطورة ثنائيات الأطر الفردية والمادية، واستمرار الدعوة إلى الحاجة لمصطلح جديد، يمثل خيارًا ثالثًا. وتجارب صك المصطلحات في مؤتمرات قمة المرأة والطفولة تقدم الكثير من الدلالات حول التحيزات والتحيزات المضادة في مجال المصطلحات والمفاهيم (مثلاً: ثقافة الجنس الآمن Culture of Safe sex أم ثقافة الطهارة Culture of Astention).

وراكمت تعقيباتي على تعقيبات د. أماني أبو الفضل، حيث أكدت على القضايا التالية

أ) أن التعرف على تاريخ مصطلح "النسوية الإسلامية" –كما قدمته د. هدى ود. دينا– يمثل إضافة إلى مفاهيمي، ومن هنا أهمية التخصص في مجال الدراسات النسوية الذي انطلقت منه د. هدى الصدى ود. دينا، وخاصة أنه يقترن برؤية مقارنة مع المفاهيم الأخرى ذات الارتباط بمرجعيات أخرى.

ولكن يظل السؤال المزدوج التالي مطروحًا: "النسوية الإسلامية" مصطلح غربي النشأة، يعبر عن جانب من تطور المفهوم في الخبرة الفكرية والمعرفية الغربية تحت تأثير عدة عوامل، وهو يعكس احتياجات واستجابات هذه الخبرات، فهل ما علينا إلا أن نستورده ونستخدمه؟ وهل مجرد الانفتاح على هذه الخبرات وإسهامها وإنجازها في دراسة خبرات سياقنا الحضاري يفرض علينا استخدام نفس المصطلحات، وطرح نفس المفاهيم عند تشخيص مشاكلنا والبحث عن حلول لها؟ أم في المقابل يدفعنا للبحث عن قواسم مشتركة معه؟ وبدون رفض لمجرد أنه انتاج الغرب؟ ألا يجب أن نجتهد لإنتاج مفاهيمنا ونحت مصطلحاتنا التي تعبر عن خصوصية مرجعيتنا، بل وخصوصية مشاكلنا، وما هو مطلوب من حلول لها؟ إذن لماذا لا نستخدم مفهوم "منظور حضاري لمشاكل المرأة"، طالما نعترف بأهمية قضية المرجعية الإسلامية؟ أم أن استمرار الإصرار على هذا المصطلح ينبع من رفض المرجعية الإسلامية

كمرجعية لحل مشاكل المرأة، أو ينبع من مجرد الاعتراف بخصوصية الإطار الحضاري الذي نتكلم فيه دون الوصول إلى تبني المرجعية الإسلامية؟ أم يعكس طريقًا ثالثًا وسطًا يرفض سلبيات كل من التيار السلفي الإسلامي والتيار الحداثي العلماني النسوي؟

(ب) خطأ القول بخطورة "منظور حضاري إسلامي"؛ لأنه يؤدي إلى ثنائية جديدة، لأن هذا فهم خاطئ لمعنى منظور إسلامي لحقل ما أو ظاهرة ما أو ... لأنه منظور بين منظورات أخرى وليس بديلاً لها، هو منظور مقارن لمنظورات أخرى تنطلق من أنُساق معرفية متقابلة فتؤدي بالضرورة إلى رؤي مختلفة لنفس العالم. فلماذا لا نقبل بوجود منظور إسلامي مقارن لمنظورات ليبرالية وقومية وماركسية؟ هل يصدر هذا الرفض عن رفض لمرجعية مصدرها الدين؟ ولماذا؟ أليس للإسلام منظومة قيم معرفية وحضارية إلى جانب منظومته في العقيدة والأحكام والعبادات؟ إن تلك المنظومة القيمية الحضارية وتلك الخبرة الفكرية والفلسفية الإسلامية التراثية، وكذلك الخبرة التاريخية الإسلامية، جميعها مصادر لتكوين رؤى ومنظورات في مجال العلوم، شأنها كشأن نظائرها لدى المنظورات الغربية في شقيها الماركسي والليبرالي (والتي تنطلق من نسق معرفي مادي وصفي علماني، وليس نسق معرفي قيمي كالنسق المعرفي الإسلامي).

ومن ناحية أخرى: هل المنظورات الغربية عالمية بالفعل؟ أم تعكس –في مقولاتها وفرضياتها– خصوصيات الخبرة الغربية، وعلى نحو يفقد مصداقيته وصلاحيته بالنسبة لمناطق بحثية متنوعة في أرجاء مختلفة السياق الحضاري والتاريخي؟

إن هذه الملاحظات البسيطة السابقة عن "عالمية العلوم والمنظورات الغربية" ليست نقدًا خارجيًا ولكن تملك جذورها أيضًا من عملية مراجعة ونقد ذاتي من داخل الدائرة الحضارية الغربية؛ أي من جانب هؤلاء الذين ينقدون إفراط الوضعية والمادية والإمبريقية والبراجمتية، والذين يدعون إلى تجديد الاهتمام بالقيم والأخلاق والدين، والذين يدعون إلى الاهتمام بإنتاج وبالنظر إلى تراكم هذه التعقيبات المتتالية نجد أن رابطًا مشتركًا جمع بين الحضور، ولو من منطلقات مختلفة، ألا وهو ضرورة البحث عن قواسم مشتركة بين الأطروحات، واهمية مصطلحاتنا وتكوين مفاهيمنا، دون انتقاص من قيمة إنجاز الآخر، ودون السقوط فيه تحت دعاوى العالمية ويظل الأمر كله مؤشرًا على الأزمة المعرفية والفكرية التي تمزق تياراتنا ومدارسنا الفكرية ذات الأنساق المعرفية المتقابلة في مجال قضايا المرأة، ناهيك بالطبع من محدودية الإنجاز الملموس من أجل تغيير واقع المرأة المتردي، الأمر الذي دفع بعض الحضور –من غير الأكاديميين– إلى التساؤل: أين إنجاز الحركة النسوية كحركة؟ ما هو إنجاز "النسوية الإسلامية" أو "النسوية العلمانية"؟ وكيف يمكن نقل نتائج كل هذه المناقشات الفكرية والأكاديمية إلى العاملين في حقل المرأة؟ من الذي يشكل الأطر الفكرية للهيئات المدنية والأهلية العاملة في مجال المرأة؟.